

منهج النقد عند المحدثين مقارناً بالميثودولوجيا الغربية

بقلم :

الأستاذ الدكتور / أكرم العمري

الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

بالمملكة العربية السعودية

مجلة مركز بحوث السنة والسيرة

العدد الثالث - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

منـذ نزول الـوحي على محمد صلى الله عليه وسلم في سنة ١٣ قبل الهجرة إلى المدينة ، واصحابه يحفظون أقواله ويصفون أعماله ، وقد برز الدافع التشريعي منذ أن قرر القرآن المكانة التشريعية للسنة ، فتظافر العامل الجديد مع عوامل المحبة والقدوة القديمة . ومع ذلك فلم تحظ السنة بالتدوين الشامل كما حظي القرآن الذي دون في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وأعيد تدوينه في خلافة الصديق ثم خلافة عثمان ، ولكن بعض الأحاديث دون في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ثم في عصر الراشدين كما يظهر من نسبة العديد من الصحف إلى الصحابة .

وبقاء الكثير من السنة دون تدوين لم يولد مشكلة في عصر الراشدين لكثرة من يحفظها من ناحية ، ولقرب العهد بالرسول من ناحية أخرى ، ولأمانة الناس وورعهم عن الكذب من ناحية ثالثة .

ولكن بمرور الزمن ظهرت المشكلة ، وتمثلت في ظهور حركة الوضع من ناحية لأسباب سياسية ثم فيما بعد لأسباب عقدية ونفعية ، وطال الزمن بين رواتهـا وبين الـرسـول صلى الله عليه وسلم ، وصارت وسائطهم إليه تعرف بالأسانيد التي تمثل سلسلة الرواة .

وكـانت الحاجة إلى الأحاديث تشتد مع الأيام للمستجدات الكثيرة في عالم الإسلام الذي انفسح كثيراً على أثر حركة الفتح الإسلامي ، والامتزاج مع أمم ودول تمثل مستويات مدنية عالية في ذلك العصر ، سواء في أجواء الثقـافـة والفلسفـة أو التنظيم المالي والإداري أو الهياكل الاجتماعية والبنى الاقتصادية ، وكل ذلك يدفع نحو نشأة المدارس الفقهية وتوسع دائرة الاجتهاد والتفتيش قبـل ذلك عن الأحاديث التي تمثل نصوص القانون الإلهي . وقد دفعت التقوى والحاجات العملية إلى مواجهة المشكلة المتمثلة في خطر حركة الوضع على الثقة بالسنة وتهديد مكانتها التشريعية .

ومن هنـا انبرى جهابذة النقاد لوضع القواعد النقدية الأولى للتعامل مع الحديث سنـداً ومـتناً ، وبعـد مرور القـرون الثلاثة الأولى كانت مـواد المنهج النقدي قد اتسعت وتبلورت عند العلماء بشكل اتاح الفرصة لظهور المؤلفات الأولى في علم مصطلح الحديث .

ورغم أن الإمـام الشافعي ومعاصريه سجلوا ملحوظات مهمة في منهج النقـد وخـاصة في كتابه « الرسالة » ، لكن تلك الملحوظات كانت مختلطة بقواعد علم أصول الفقه ، وهو منهج استدلالي فصّل كيفية تفسير النص عند العلماء المسلمين وتطرق إلى التعامل مع الرواية من حيث الصحة والضعف بقدر محدود ، ولكن المؤلفات المستقلة في منهج النقد الحديث تتمثل بكتاب « المحـدث الفـاصـل » للرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) ثم كتاب « معرفة علوم الحديث » للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) وقد تطورت المؤلفات في منهج النقد الحديثي عند تألق الخطيب البغدادي حيث تمكن من تقديم كتب غزيرة في أنواع علوم الحديث بعضها لم يسبق إليها .

ونتيجـة للاتجاه المدرسي الذي أخذ يسود في العالم الإسلامي ويطبع العلوم ومؤلفاتها بطابعه ويدفعها لتلبية احتياجاته فقد أعيد تنظيم مادة المنهج النقدي الحديثي على يد ابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) في مقدمته الشهيرة التي حظيت بشروح وتنكيتات ومختصرات وتعقيبات كثيرة اتخذت من المقـدمـة محـورا لجهـود مؤلفيها . وبذلك اكتسب المنهج النقدي ثباتاً في عناصره ، ساعد عليه قول ابن الصلاح بإغلاق باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث والاكتفاء بأقوال المتقدمين لعجز المتأخرين ، فلم ينله تطور ذو بال منذ الصحوة الحديثية المهمة في القرنين الثامن والتاسع عندما أنجب ردّ الفعل على سقـوط بغـداد (٦٥٦هـ) علمـاء موسـوعيين كباراً مثـل الذهبي (ت ٧٤٨هـ) والعراقي (ت ٨٠٦هـ) وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) الذين

رفضوا حجج ابن الصلاح [1] وقاموا بأعمال نقدية رائعة . ثم عاد الظلام يخيم من جديد على عالم الإسلام فلم تكن دوافع الصحوة وزخمها من القوة بحيث تولد توهجاً حضارياً يتخطى عوامل السقوط التي رسَّختها القرون المتعاقبة .

وكانت أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي تنفض غبار القرون الوسطى ، وتدخل عالم الفعل الحضاري ، وتقوم بجرد التراث الكلاسيكي اليوناني والروماني ، وتدرس تاريخها ، وتؤسس الجامعات والأكاديميات العلمية ، وتبلور الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر مؤسساتها المختلفة . ولم تغفل بعد ذلك أو تعاود النوم حتى العصر الحاضر .

ومما حظي بالاهتمام الكبير المنهج النقدي في التعامل مع النصوص والروايات التراثية التأريخية والاجتماعية . . ولكن مع كل المحاولات المبذولة لم تسفر الجهود عن منهج نقدي متكامل إلا في وقت متأخر من القرن السابع عشر الميلادي أي ما يوافق القرن الحادي عشر الهجري حيث ضُمَّت جهود العالم « بيكون » والفيلسوف « ديكارت » وأصحاب منطق بورت رويال في هذا الموضوع [2] . لكن هذا المنهج لم يستخدم إلا في العلوم الرياضية والطبيعية ، وتخلف استخدامه في العلوم الاجتماعية حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بسبب الاختلاف بين طبيعة المجموعتين من العلوم حيث استخدمه علماء النفس في بحوثهم .

وفي القرن العشرين شاع استعمال هذا المنهج وتنوعت طرائقه بسبب اتساع المعرفة الإنسانية ، ولكنها جميعاً تخضع للتفكير العلمي الذي يقوم على عدد من الخطوات التي يسترشد بها الباحث في دراسته [3] .

(١) الصنعاني : توضيح الأفكار ١/١١٨ وثمة علماء معاصرون لابن الصلاح نقدوا الأحاديث مثل ابن القطان (ت ٦٢٨ هـ) صاحب كتاب « الوهم والإيهام » والضياء المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) صاحب كتاب « الأحاديث المختارة » وزكي الدين المنذري (ت ٦٥٦ هـ) .

(٢) محمود قاسم : المنطق الحديث ٢٤ وعبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ٥

(٣) د. محمد ريان عمر : البحث العلمي ؛ مناهجه وتقنياته ٣٤ ـ ٣٥

وقد قوَّم الباحثان (لانجلوا) و (سينبوس) الأعمال التي سبقت مؤلفهما « المدخل إلى الدراسات التاريخية » بالقول : أن الكتب المتصلة بالمنهج التأريخي والتي سبقت كتابهما المذكور سيئة جداً لدرجة كبيرة ، بيدَ أنها ليست عديمة الفائدة مطلقاً ، فقد تكوَّن شيئاً فشيئاً كثيراً من الملاحظات الدقيقة والقواعد الصحيحة التي أوحت بها الممارسة العملية للتأريخ »(١) .

في حين استقر منهج البحث الإسلامي قبل منهج البحث الغربي بعشرة قرون متمثلاً في مؤلفات دقيقة في علم مصطلح الحديث وعلم أصول الفقه ، وفي كتب المنهج التجريبي كما وضحه علماء الطبيعة المسلمون الأوائل وخاصة جابر بن حيان (ت ٢٠٠هـ) والكندي (ت ٢٦٠هـ) وابن الهيثم (ت ٣٤٠هـ) والخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)(٢) .

ولما كان النقاد من المُحَدِّثين قد مارسوا نقد الرواية سنداً ومتناً خلال القرون الثلاثة قبل ان يستقر المنهج ويكتمل فان بالإمكان إرجاع قواعد كثيرة من المنهج إلى تاريخ مبكر جداً . كما أن استمداد القواعد من خلال الممارسة والتطبيق أدى إلى أن يتسم المنهج بالطابع العملي فلم توضح قواعد نظرية بعيدة عن التطبيق ، بل إن كل قاعدة استندت إلى شواهد وتطبيقات عملية عديدة .

النشأة المستقلة للمنهج النقدي الاسلامي :

لم يرث المسلمون مناهج محددة تحكم الرواية ، أو قواعد وأصولا تضبط « الخبر التاريخي والأدبي » رغم أن العرب في الجاهلية عرفوا الرواية في نطاق

---

(١) عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث ٧ ـ ١٢ ، والنقد التاريخي « المقدمة » .

(٢) جلال محمد عبد الحميد موسي : منهج البحث العلمي عند العرب ٩١، ٩٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦ .

الشعر والأنساب وأيام العرب (حروبهم) واشترطوا في الرواة قوة الذاكرة وجودة الضبط ، ومن هنا كان بزوغ المنهج النقدي يقترن بالإسلام وظهوره دون أن يختلط بمناهج محددة قديمة .

فقد أحدث الإسلام « السنة » التي أُطلق عليها « العلم » وهي النص الذي يقابل الرأي . فصارت الأحاديث النبوية عماد الرواية ومادتها ، ولقدسيتها احتاط المسلمون منذ جيل الصحابة في روايتها ، فكان الورع والخوف من الوهم يجرّ البعض إلى الإقلال من الرواية وويجرّ الآخرين إلى التحري والتثبت فيها ، في حين اندفع البعض إلى استحلاف الراوي باعتباره « شاهدا » ، وهذا الاحتياط لأن الرواية كانت شفهية على الأغلب ولم يقيَّد العلم بعد .

ثم جرَّت فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه إلى ظهور حركة الوضع في الأحاديث واستغلالها من قبل الفرق الدينية والسياسية لأغراضها الخاصة ، مما أدى إلى اهتمام النقاد ببلورة المنهج النقدي لمواجهة التزييف وفضح المزيفين . فكان ظهور المنهج مقترناً بخطوات أخرى تتظافر لتحقيق هذا الهدف وهي الاهتمام بذكر الأسانيد والتفتيش عن عدالة الرواة وضبطهم والتأكد من لقائهم مع بعضهم بتحديد طبقتهم في التحمل واللقيا ، وكذلك الرحلة في طلب العلم وما أثمرته في جمع الحديث في دواوين السنة ، مما جعل حفظ الكتاب يتافس حفظ الصدور ، وتراجع الأخير عبر القرون ، وهذا ما حدث في تواريخ أمم أخرى من قبل ومن بعد[1] .

ولا شك أن عدم تقييد العلم مبكراً بنطاق واسع والشك في ضبط الذاكرة وعدالة الرواة كان من أقوى عوامل تبلور المنهج النقدي عند المسلمين

(١) نسب إلى سقراط أنه كان يكره أن يرى أفكاره تدون على جلود البقر الميتة عوضاً عن أن تطبع على قلوب الناس الأحياء (روزنتال : مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٢٢) ، وانظر جورج سارتون : تاريخ العلم ١ / ٢٩٠ حول اعتماد الأمم القديمة على الذاكرة .

لمحاكمة الروايات المنقولة وخاصة ما يتعلق بالعقيدة والشريعة منها منذ وقت مبكـر ؛ مما أعـطى الروايـة الشفهية التي قبلتها المصادر المكتوبة فيها بعد قيمة توثيقية ، لم تحظ بها الوثائق المكتوبة نفسها في القرن الأول[1] .

وبالمقابل فإن الروايات الشفهية اليونانية والرومانية لم تخضع لهذا التدقيق مما جعل مؤرخاً ناقداً هو « لانجلوا » يشكك في قيمة ما استقر منها في الوثائق المكتوبة[2] .

وقـد اسهم المسلمـون في تطوير منـاهـج البحث ، وقدموا ملاحظات اساسية ونقدات دقيقة بالنسبة لمنطق أرسطو ، وأفادوا من المنهج الاستدلالي الذي عرفه اليونان قبلهم ، لكنهم ومنذ وقت مبكر اكتشفوا المنهج الاستقرائي وعبروا به عن روح الثقافة الإسلامية ذات الاتجاهات العلمية (البراجماتية) ، ومنهم عرفه الغربيون مما ولّد طفرة علمية في العصر الحديث[3] .

أساليب النقد

أولاً : المقارنة :

يعتبـر جمـع طرق الخبـر أو الحـديث والمقـارنة بينها من أميز أساليب المحدثين في نقد الرواية ، قال الإمام مسلم : « فبجمع هذه الروايات ومقابلة

---

(١) كان كثير من العلماء يكرهون كتابة العلم خوف التبديل والتحريف والتصحيف وتزوير نسخ ليست دقيقة أو ادعاء سماعات ليست صحيحة .

(٢) النقد التاريخي : مقدمة سينوبوس ب ، ٧٨

(٣) علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي . و Briffult : Making of the humanity P.196:

بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها ، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ »[1] .

وقال عبد الله بن المبارك : « إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض »[2] ، وقال يحيى بن معين : « إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش »[3] .

وقد عمد المحدثون منذ وقت مبكر إلى طريقة المقارنة بين الروايات التي وردت عن حادث معين أو تنقل كلاماً نبوياً ، وتتم المقارنة عادةً بين سلاسل الأسانيد ثم بين المتون للخبر الواحد . فمن أنواع المقارنات التي قاموا بها : « المقارنة بين روايات عدد من الصحابة والمقارنة بين روايات المحدث الواحد في أزمنة مختلفة ، والمقارنة بين مرويات عدد من التلاميذ لشيخ واحد ، وبين رواية المحدث ورواية أقرانه ، والمقارنة بين الكتاب والذاكرة وبين الكتاب والكتاب »[4] .

لقد كشفت هذه المقارنات عن وقوع الاضطراب والقلب والتصحيف والتحريف والادراج في متون الأحاديث . وهذه الدراسة للمتن من حيث تصحيحه وضبطه والتأكد من نسبته لقائله تدخل في منهج البحث الغربي تحت عنوان « تصحيح النص » وهي خطوات تسبق « تفسير النص » .

لقد نجح المحدثون في معالجة مئات النصوص على ضوء هذه المقارنات فأثبتوا ما أُدرج فيها وفصلوه عنها ، بل وعرفوا في العديد من النصوص مصدر

---

(١) مسلم : كتاب التمييز ١٦٢

(٢) محمد مصطفى الأعظمي : مقدمة كتاب التمييز ٣٣

(٣) الخطيب : تاريخ بغداد ١/٤٣

(٤) محمد مصطفى الأعظمي : مقدمة كتاب التمييز ٣٢ فما بعدها .

الكلام المدرج فنسبوه إلى قائله[1] . وبذلك تميزت ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم عن ألفاظ الشراح والمجتهدين التي تمثل فهمهم واستنباطهم من النصْ . والحق أن التدقيق في المقارنة بلغ أوجه عند المحدثين حيث ظهرت مؤلفات مستقلة تعنى ببيان ما أقحم في النص الأصلي من عبارات ألحقها الرواة على سبيل الشرح والإيضاح ، وأية قراءة في كتاب « الفصلُ للوصلِ المدرج في النَّقل » للخطيب البغدادي ستكشف عن مدى الدقة في اتباع هذا المنهج ، فقد حصر روايات الخبر وقارن بينها وانتهى إلى تحديد الخبر الأصلي وما أُلحق به فيما بعد .

وبفضل هذه المقارنات عُرف وقوع التعارض بين حديثين أحياناً يتساويان في القوة ويتناقضان في المعنى ويتعذّر الجمع بينهما ، وتسمى هذه الصورة « بالاضطراب » فيسقط الحديثان . وكذلك عُرف وقوع التقديم والتأخير في ألفاظ الحديث مما يغير المعنى المراد وهو ما يسمى « بالمقلوب » وهو يدل على عدم ضبط الراوي .

وكذلك فإن النقاد حددوا ما وقع من تصحيف وتحريف ، حتى أنهم حددوا أحياناً سبب وقوع التصحيف كالأخذ من كتاب بغير سماع[2] . ومن التصحيف ما يسهل تصحيحه ومنه ما يتعذر إلا بالمقارنة بين الروايات .

كذلك كشفت المقارنات عن ما يقع من زيادات في ألفاظ بعض الروايات فوضعوا ضوابط لقبول زيادة الثقة كأن لا تخالف ما رواه الثقات ، وكاشتراط تعدد المجلس وغير ذلك من الضوابط . لقد نجم عن هذه المقارنة ظهور فروع

(١) الصنعاني : توضيح الأفكار ٢/ ٥٤ ، والسيوطي : تدريب الراوي ١/ ٢٦٩
(٢) ابن الصلاح : المقدمة ٤١١

عديدة عرفت بعلوم الحديث ، فنتيجة مقارنة الأسانيد عرف المرسل والمنقطع والموقوف والمقلوب وغيرها . ونتيجة لمقارنة المتون عرف الشاذ والمضطرب والمنكر والمدرج وغيرها .

ثانياً : إتقان أسلوب المحدث واستخدامه في النقد :

لقد عمد بعض النقاد إلى دراسة مجموعة من مرويات المحدث وتمرس فيها بحيث يتمكن من معرفة ما ينسب إليه من مرويات بسبب مشابهتها لها أو مخالفتها ، وربما يصل الأمر عند المقارنة إلى تمييز ألفاظ بعض الرواة عن المحدث ومدى تشابهها مع المعروف عنه . قال علي بن المديني ـ الناقد المعروف ـ وقد سئل : من أثبت الناس في محمد بن سيرين ؟ فقال : أيوب ثم ابن عون ثم سلمة بن علقمة ثم حبيب بن الشهيد ثم يحيىٰ بن عتيق ثم هشام بن حسان . وما قال يزيد بن ابراهيم التستري : سمعت محمد بن سيرين أثبت عندي من خالد الحذاء . ألفاظ عاصم الأحول وخالد الحذاء في محمد واحدة لا تشبه ألفاظهما ألفاظ أصحابهم (١) . إن هذا الحس الدقيق لم يتكون إلا عبر معايشة طويلة لألفاظ المحدث ومعرفة دقيقة بإتقان رواته لها وتباينهم في هذا الاتقان .

قال الحافظ ابن رجب : « حُذَّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان (٢) .

(١) الفسوي : المعرفة والتاريخ ٢ / ٥٩ ـ ٦٠
(٢) همام سعيد : العلل في الحديث ٧

لقـد تراكمت الخبـرة عند النقاد المسلمين لطول ممارستهم ومناظراتهم وتأملهم في النصوص .

قال الأوزاعي : « كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف ، فما عرفوا منه أخذناه وما أنكروا منه تركناه » (١) . وقيل لعبد الرحمن بن مهدي : « إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك ؟ فقال : أرأيت لو أتيت الناقد ، فأريته دراهمك ، فقال هذا جيد وهذا بهرج أكنت تسأل عمن ذاك أو تسلم له الأمر ؟ قال : أسلم له الأمر . فقال : كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة » (٢) .

إن معرفة اسلوب المحدث والمقارنة به تطور عند نقاد الأدب العربي ، وصارت إحدى وسائل النقد الرئيسية عند نقاد الشعراء والكتاب . وكذلك فإن المنهج الغربي يعنى بدراسة أسلوب المؤلف والإفادة من ذلك في التعرف على صحة نسبة كتابٍ ما إليه من خلال ملاحظة وِحدة الأسلوب . وقد جاء منهج النقـد الغـربي ليركز على دراسة الوثيقة والكتاب من حيث التحليل الباطني لاستخـراج كل الـدلائـل التي تعـرفنـا بالمؤلف وعصـره(٣) . بل قد دعت الدراسات اللغوية الملتزمة بالمنهج البنيوي والتشريحي إلى عزل النص عن مؤلفه وبيئته ثم القيام بدراسته واستلهامه .

وبناءً على تركيز المنهج الأوروبي على الوثيقة المدونة فإنه قد يضطر إلى الفرض والتخمين لمعرفة أصولها ومصادرها القديمة ، في حين أن ذكر الأسانيد في الرواية الإسلامية يسَّر الكشف عن مصدر الخبر(٤) ، مع تدقيق المنهج

---

(١) الخطيب : الكفاية ٤٣٠

(٢) السيوطي : تدريب الراوي ١٦٢

(٣) لانجلوا وسينوبوس : النقد التاريخي ٦٧

(٤) د. عثمان موافي : منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأروبي ١٧٤ .

الإسلامي في التأكد من الاتصال بين الرواة الناقلين للخبر عبر العصور خوفاً من وقوع الانقطاع الزمني مما يولد الشك في صحة الرواية .

ثالثاً : الاهتمام بشهود العيان وكثرتهم :

لقد وَجَّه المحدثون نقدهم إلى الاسناد أولاً ثم إلى المتن ، وبذلك اختصروا الجهد عندما لا يصمد السند أمام النقد فلا حاجة عندئذ للاستمرار في نقد المتن . والحق أن النقد للمتن وفق المعايير العقلية خاصةً لا يُعَدُّ سبيلاً قويماً ووحيداً لنقد الأحاديث التي لا يستحيل عادةً صدورها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فإن نقد السند يسقطها . على أن وضع الضوابط العقلية لنقد المتن كان يواكب ضوابط نقد السند لأن صحة السند وحدها لم يعتبرها النقاد كافية لتصحيح الحديث .

إن العناية بالإسناد يهدف إلى الوصول إلى شاهد عيان صادق بواسطة سلسلة من الشهود الصادقين الضابطين . ومن هنا كان تعريف الحديث الصحيح : هو ما وصل إلينا بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة . وانتقد الخبر إذا سقط منه شاهد العيان وصار مرسلاً ضعيفاً يحتاج إلى تعدد طرقه « مخارجه » إذا أريد الأخذ به . وموضوع تعدد المخارج يتسم بالدقة ، فليس المقصود أن تنتهي سلاسل الأسانيد إلى سلسلة واحدة ، بل لابد أن تستقل عن بعضها حتى نهاية السند أو أعلاه (الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي) ، إن تعدد المخارج وحده الذي يمنع من إهمال الخبر وعدم الاعتداد به عند سقوط اسم شاهد العيان منه .

وهكذا فإن الأخبار التي تضمها وثيقة أو كتاب متأخر لاتعتبر بعيدة عن الأحداث والأشخاص المباشرين للفعل التاريخي ما دامت الأسانيد ترقى إلى شهود العيان . فكان شاهد العيان هو المؤرخ الحقيقي ، وعندئذ يبني شهادته

على الملاحظة المباشرة إذ ليس بينه وبين الوقائع أية وسائط . ولكن تبقى مهمة الباحث في أن يتأكد من صدق شاهد العيان وصدق المخبرين عنه وصدق صاحب الكتاب أو مدون الوثيقة . وهذا ينطبق على المؤلفات المتأخرة التي اعتمدت على مصادر أقدم مفقودة ، فإن المؤلفات المتأخرة هي مصادر بديلة عن المتقدمة ، ولا تعتبر بعيدة عن الأحداث ، لأن الاعتماد على المصادر المتقدمة في تناول الحدث أو الخبر .

وهكذا فإن (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي عندما يتناول خبراً يتعلق بالخليفة العباسي الراضي بواسطة إسناده إلى أبي بكر الصولي لا يعتبر مصدراً متأخراً ، لأن الصولي عاصر وعاشر الخليفة الراضي فهو شاهد عيان ، ولكن يبقى التفتيش عن صحة سند الخطيب إلى الصولي ، وهو سند نسخه كتاب « الأوراق » للصولي . التي تملَّك الخطيب حق روايتها .

وفي الكتب المشهورة المتداولة يتساهل النقاد في السؤال عن طرق تحمل الكتاب أو سنده ، لصعوبة تزييف نسخة محرفة من الكتاب المشهور المتداول بين أهل العلم ، إذ سرعان ما يُكشف الزيف وتسقط النسخة .

والحق أن التأكد في منهج التأليف الإسلامي ليس على اسم الكتاب الذي يتم النقل منه بل على مؤلفه ، لذلك كثيراً ما يهمل المصنف ذكر اسم الكتاب ويقتصر على ذكر اسم المؤلف ضمن سلسلة الاسناد دون أن يشير إلى أنه مؤلف كتاب . وهكذا تتولد صعوبة معرفة اسم المؤلف عندما يرد في سلسلة السند ذكر عدد من المؤلفين ، كما يكون من الصعب تحديد اسم الكتاب للمؤلف الذي ألف عدة كتب في موضوع واحد أو موضوعات متداخلة بحيث يمكن تكرار الروايات نفسها في كل منها . وهنا يلحظ المعني بأساليب التأليف في القرون الأولى أن النظرة إلى الكتاب حتى في عصر التدوين (القرن الثالث الهجري) لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام ، وظلت النظرة إلى المؤلف

باعتباره « راوية » هي الأساس ، رغم طغيان الكتابة على الذاكرة وشيوع التأليف في تلك الفترة .

رابعاً : وضع شروط للراوي والمروي :

لقد استخدم المحدثون مبدأ الشك في التعامل مع العلم النقلي « الرواية » فالأصل عندهم عدم الثقة بالناقل والمنقول حتى يحصل اليقين أو يغلب الظن بصحته ، وجاء المنهج الغربي الحديث ليقرر مبدأ الشك أساس اليقين على يد ديكارت (ت ١٦٥٠ م)(١) فهو يبدأ بالشك وينتهي بالتصديق والتسليم(٢) .

إن مبدأ « الشك » استخدمه المحدثون في القرون الأولى للهجرة ، يقول عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) أحد كبار النقاد : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم والحديث »(٣) .

ونظراً لنشأة شروط صحة الراوية في ظلال الدين ، فإن شروط الراوي تأثرت بذلك ، فلابد أن يكون مسلماً ليقبل أداؤه ، وإن لم يعتبر الإسلام شرطاً عند تحمله . وقد اختلف المحدثون والأصوليون حول سن التحمل « السماع » فذهب بعضهم إلى اشتراط البلوغ ، وأطلق آخرون السن بشرط القدرة على ضبط ما يرى ويسمع ولو لم يبلغ ، ولكنهم لم يختلفوا في ضرورة أن يكون بالغاً عاقلاً مميزاً وقت الأداء « الرواية »(٤) وكذلك اشترطوا في الراوي العدالة بأن يكون صادقاً سليماً من كل صفة تخل بمروءته ودينه حتى

(١) يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ص ٦٥ .
(٢) محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث ١٠٣ .
(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ / ٣٦ .
(٤) الخطيب : الكفاية ٣١ ، ٣٢ ، ٥٤ ، ٧٦ ، ١٠٠ .

تحصل الثقة بروايته ، والشرط الرابع في الراوي هو الضبط سواء أكان ضبط صدر أم كتاب ، بأن يكون سليم الذاكرة والفهم إذا حفظ ، صحيح الكتابة والنقل إذا دوّن ، فإذا اختلط أو كثرت غفلته في فترة ما فإنه يسقط توثيقه مهما بلغ ورعه أو سلامة نيته ، بل إن سلامة النية قد تؤدي إلى السذاجة والغفلة مما يؤثر على دقة الراوية ، لذلك قال ابن سيرين : « لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث »(١) ، فلابد للراوي من التمتع بعقل سليم وتصور مستنير وقدرة جيدة على التمييز ، فإذا اختلت قواه النفسية والعقلية فإن روايته مرفوضة ، وهذا ما انتهى إليه المنهج النقدي الغربي حيث اشترط في الباحث « أن يكون فطناً حتى يقف دون عناء كبير على التفاصيل الهامة أو الظروف الأساسية التي تؤثر تأثيراً فعالاً في الظاهرة التي يلاحظها ويجري التجارب عليها »(٢) .

وأما المروي فقد اشترطوا أن يكون مسموعاً على العلماء وليس مأخوذاً من الكتب والنُسخ دون تملك حق روايتها ، وهذا الشرط لحماية الرواية من التحريف والتصحيف والخطأ في الفهم ، فالعالم هو الذي سيبين النطق الصحيح والفهم الصحيح للرواية .

خامساً : اشتراط الملاحظة العلمية :

من الصفات التي اشترطت في شاهد العيان لقبول شهادته ، فالملاحظة العابرة ليست موضع ثقة ، وإنما الملاحظة الدقيقة مع سلامة الحواس وقوة الذاكرة من أجل « الضبط » . إن الملاحظة العلمية تكون مقصودة وشرطها

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٣ .
(٢) محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث ١٠٥ ـ ١٠٦ .

« أن لا يكـون لدى البـاحث شاغـل آخـر سوى اتخـاذ الحيطة تجاه أخطاء الملاحظة التي قد تحول دون رؤية الظاهرة بتمامها ، أو قد تؤدي إلى تحديدها تحديداً سيئاً[1] والمحدثون أرادوا أن تكون ملاحظة الراوي مباشرة ومقصودة ، وأن لا يغيب ذهنه حال التلقي ، فلا ينشغل بسوى الرواية وإلا سقطت روايته سواء كان تحمله سماعاً أو قراءة . بل إنهم أقاموا المفاضلة بين السماع والقراءة على مدى توافر الحضور الذهني وإمكان تصحيح وضبط الرواية في الحالتين .

الانتخاب عمل نقدي :

إن المنهج النقدي الإسلامي كما أشرت من قبل استخدم مع الأحاديث والآثـار المـرفوعة والموقوفة على الصحابة ، ولم يستعمل إلا نادراً في نطاق الـرواية التـأريخية والأدبية ، حيث لم يكن المؤرخـون في القـرون الأولى الإسـلامية ينقـدون « الخبـر التـأريخي » بل كانـو يقـومون بالجمع الشامل والانتقـاء ، ولا ريب أن الانتقاء (الانتخاب) يدخل ضمن الأعمال النقدية بالجملة ، ولكن ذلـك يتوقف على مدى دقة مقاييس المنتخِب وشروطه في كتابه . ومن هنا فلا يمكن القول أن (تاريخ الطبري) خالٍ من أي عمل نقدي ما دام الـطبـري قد انتخب مادته من المكتبة التأريخية التي وقف عليها في عصـره . ولكن من جهـة ثانية لا يمكن اعتبـار الطبري قد قام بعمل نقدي للأسـانيد والمتـون مثـل عمل البخاري ومسلم في صحيحيهما لأنه لم يشترط الصحة في كتابه بل لم يشأ أن يتحمل مسؤولية الأخبار التي صرح بأن العهدة فيها على «الراوي» وليس عليه .

---

(١) محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث ١٠٣ .

المحدثون والنقد الباطني السلبي :

اهتم النقـاد المحـدثـون بالكشف عن اتجاهات الراوي وميوله العقدية والسياسية ونظروا إلى مروياته بحذر إذا وافقت هواه ورفضوا مروياته إذا كان من الدعاة إلى البدعة والهوى ، وهو رأي أحمد بن حنبل ، وذهب الشافعي إلى قبـول شهادة (أخبار) أهل الأهواء ، إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يروون الشهادة بالزور لموافقيهم ، ويرى الإمام مالك رفض مرويات أهل الأهواء (١) .

والرأي المعتدل هو ترك الدعاة إلى بدعهم ، لأن حماسهم ودعـوتهم تؤثر في روايتهم ، وأما غير الدعاة فتركهم بالجملة يسقط كثيراً من الروايات دون مبرر ومن هنا قال ناقد كبير هو علي بن المديني : « لو تركت أهل البصرة لحال القدر ، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيع ـ خَرُبت الكتب » . قوله : «خربت الكتب» يعني لذهب الحديث(٢) . بل إن بعض الدعاة إلى البـدع كالخـوارج لم تُرَدَّ مروياتهم ، لأن بدعتهم تجـرهم إلى تغليظ جريرة الكـذب ، فهم يكفـرون مرتكب الكبيرة والكذب كبيرة(٣) والمقصود معرفة الدوافع النفسية للراوي ومدى تأثيرها على دقة الرواية .

إن تحليل شخصية الرواة ودوافعهم سبق إليه المنهج الإسلامي ، وجاء المنهـج النقـدي الحـديث يفتش عن مدى حياد أو موضـوعية الـراوي أو الـمؤلف(٤) ، حيث اشتـرط أن لاينسـاق لعـواطفـه الخلقية والعقـدية

(١) الخطيب : الكفاية ١٢٠
(٢) المصدر السابق : ١٢٩
(٣) المصدر السابق : ١٣٠
(٤) لانجلوا وسينبوس : مدخل ١٢٩ / ١٣٢

والفلسفية[1] « وأن تجيء روايتــه مستقلة قدر المستـطاع عن قائلهـا ، فلا يمـازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية ، وليس للباحث العلمى أن يختار من الشواهد لبحثه ما يخدم رغبة في نفسه ، أو أن يحقق مثلاً أعلى يتمناه »[2] .

إن تحليل نفسية الراوي ومعرفة أثر الغرور وحب الشهرة على دقة مروياته من الجوانب التي أولاها المنهج الإسلامي اهتمامه ، يقول شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) : « لا يجيئـك الحـديث الشـاذ إلا من الـرجـل الشاذ »[3] والحديث الشاذ هو أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم ، وهذا إمـا لاختلال الضبط أو للرغبة في الشهرة بمعرفة أحاديث غريبة نادرة ، وقد وصف الخطيب اكثر طلبة الحديث في عصره بغلبة كتب الغريب عليهم دون المشهور ، وسماع المنكر دون المعروف[4] ، وكان أبو يوسف القاضي قد نبه من قبل إلى خطورة ذلك : « من اتبع غريب الحديث كذب »[5]

إن منهج النقد الحديث يرفض التعليق براوية شاذة ، ويطالب بجمع سائر الـروايات المتعلقـة بحـادث معين لتكتمل الصورة ويعرف الاتجاه العام في المصادر وتكتشف محاولة التزوير وتزييف الخبر عند شذوذ مصدر معين تبرز ثمة دواع لاتهامه وهي من أبرز مزايا الجمع الكامل والتقميش التام .

إن دراسة الحالة الصحية والعقلية للراوي وما يطرأ عليه من تغيير اهتم بها المنهج النقدي الإسلامي وحاول تحديد وقت المرض كالاختلاط الذي يؤدي إلى رفض الرواية منذ تاريخ وقوعه دون أن يتعدى أثره تاريخ الراوي السابق ، ولا شك أن ضعف الذاكرة وكثرة الغلط تؤدي إلى التوقف في قبول الرواية .

(١) محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث ١٠٣

(٢) زكي نجيب محمود : المنطق الوضعي ٢ / ٤٢

(٣) و (٤) الخطيب : الكفاية ١٤١ .

(٥) المصدر السابق ١٤٢ .

وجاء المنهج النقدي الغربي يؤكد على أهمية الفحص عن دقة الراوي وحالته العقلية والنفسية عند التحمل والأداء(١) ، فهو يحذر « أن يكون المؤلف قد أساء الملاحظة نتيجة لدوافع باطنية أو شعورية « هلوسة أو وهم » »(٢) .

وقد قرر المحدثون أن صحة السند لا تقتضي صحة المتن ، لذلك فإنهم نقدوا المتن أيضاً ، وذلك عن طريق تصحيحه قبل تفسيره وتحليله ، وقد كشفوا عن أخطاء وتحريفات وتصحيفات المتن في مؤلفات مستقلة رائدة من أشهرها مؤلف العسكري **(تصحيفات المحدثين)** .

إن جهابذة نقاد السند هم جهابذة نقاد المتن في آن واحد ، مثل الإمام البخاري والإمام مسلم في « التمييز » حيث ساق الأخير الأحاديث المنقولة على الوهم في متونها دون أسانيدها ، وبين وجه الوهم بذكر ما اشتهر من الأحاديث المخالفة لها في المتن(٣) . وتتابعت الجهود لبلورة منهج نقد المتن وظهرت ضوابط دقيقة ذكر بعضها ابن القيم مثل اشتمال المتون على المجازفات ومخالفتها للحس وسماجة المعنى وركاكة الأسلوب والمناقضة للسنة الصريحة أو لصريح القرآن أو لأنها لا تشبه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أو ادعاؤها على النبي فعلاً ظاهراً بمحضر الصحابة وأنهم اتفقوا على كتمانه . . .(٤) . وما ذكره ابن القيم يدل على الاستقراء على صحته ، كما تدل الدراسات على أن بعض هذه الضوابط استخدمها الصحابة رضوان الله عليهم ، كما فعل علي رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها وابن عمر وابن

---

(١) لانجلوا وسينبوس : النقد التاريخي ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٢) المصدر السابق ١٣٥ ـ ١٣٨ .
(٣) التمييز ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٣٩ .
(٤) المنار المنيف ٣٩٩ وراجع مصادر أقدم بكثير مثل « الرسالة » للشافعي ٣٩٩ و « تقدمة الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ٣٥١ و « الكفاية » للخطيب ١٧ ، ٤٣٢ ، وأما حول استفادة الدراسات الحديثة من المنهج فراجع « الأنوار الكاشفة » للمعلمي اليماني ٦ ـ ٧ .

عباس رضي الله عنهما من عرض الحديث على القرآن فإذا ظهرت مخالفته للقرآن ردوه ما لم تكن تلك المخالفة ظاهرية وليست حقيقية ، كأن يخصص الحديث العام في القرآن أو يقيد المطلق فلا يكون ثمة تعارض حقيقي بين الاثنين ما دام الجمع ممكناً[1] وأما معارضة الحديث لصريح السنة فقد عمل الصحابة على ترجيح أحد الحديثين المختلفين بكون صاحبه أعلم بذلك الحكم وأخص به من الآخر ، أو لأنه صاحب القصة ، وكذلك عملوا على ترجيح أحد الحديثين لأنه عضدته رواية أو روايات أخرى والمخالف لا مؤيد له[2] ، وقد يجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض بتعدد الواقعة .

لقد أخذ النقاد من التابعين ومن بعدهم بهذا المنهج في نقد المتون وتوسعوا في ذلك ، وكلما اتسع نطاق النقد ظهرت قواعد جديدة ضابطة ، وتنوعت فروع النقد وعلوم الحديث وعلم أصول الفقه ، وبالجملة فإن النقاد سعوا منذ وقت مبكر إلى التوفيق بين النصوص التي ظاهرها الاختلاف والتعارض ، فالجمع بين الروايات الصحيحة والعمل بها أولى من إسقاط بعضها ، وهكذا ظهرت المؤلفات في معرفة مختلف الحديث ، وهي تلجأ للتوفيق إما بإثبات أن التعارض في الظاهر فقط وأن بينها عموماً وخصوصاً أو الحمل على النسخ أو الترجيح بينهما بمرجح . وربما كان كتاب تأويل مختلف الحديث للشافعي هو أقدم المصنفات في هذا الفن ثم أعقبه ابن قتيبة والآخرون . وقد تتم محاكمة المتن ونقده بالعرض على الوقائع التاريخية الثابتة فإذا عارضها رفضوا المتن[3] أو بالعرض على قواعد الشريعة العامة وأصولها الثابتة المحكمة ، فإذا خالفها بانت نكارته لأن كلام الله ورسوله لا يتناقض

---

(١) د. مسفر الدميني : مقاييس نقد متون السنة ٥٨ ـ ٧٥ .

(٢) المصدر السابق ٦٨ وهذا الكتاب بجملته شرح وتفصيل وتمثيل لكلام الحافظ ابن القيم في (المنار المنيف) قائم على الاستقراء .

(٣) الدميني : مقاييس نقد متون السنة ١٨٣ ـ ١٩١ فهو يعرض لعدة أمثلة .

بعضه بعضاً ، كما أن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم يخلو من المجازفات والمبالغات في قياس الأقوال والأعمال ، وقواعد الشريعة تقبلها العقول السليمة وترتاح لها النفوس المستقيمة والأمزجة المعتدلة لأنها قواعد عادلة ومعتدلة ، أو إن كانت المتون مخالفة لسنن الطبيعية ولقوانين الاجتماع مما يستحيل وقوعه أو ينكر العقل الصحيح قوعه للناس العاديين فإنهم رفضوها .
أما الأنبياء فيجري خرق العادة لهم في المعجزات التي نقلت بالتواتر ، وكذلك بالنسبة لكرامات الأولياء ، وهذا الجانب لا يتقبله منهج البحث الغربي الحديث لأنه يرتكز إلى فلسفة مادية لا تؤمن إلا بالمحسوس فهي ترفض عالم الغيب برمته وهذا فرق أساسي بين المنهجين ، ولعل هذا الاختلاف يفسر بعض معاني مقولة جولد تسيهر عن المحدثين وهي : « ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا ، التي تجد لها مجالاً كبيراً في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها ، ووقف حيالها لا يحرك ساكنا »[1] ، وإن كان مقصود جولد تسهير أوسع من هذا فهو يقرر ضعف منهج نقد المتن عند المحدثين ، وانصرافهم إلى نقد الأسانيد ، وهي تهمة وجهها الدارسون للحديث النبوي من المستشرقين لأنهم لم ينظروا إلى المنهج الإسلامي كاملاً بل نظروا إليه من خلال منهج المحدثين وحده ، وهو قصور كبير لأن المحدثين يشبه عملهم عمل جامعي الوثائق وموثقيها ، ويكمل عملهم الأصوليون والفقهاء ، كما يكمل المؤرخون عمل الموثقين . ولكن يبقى أن الجهد الأكبر في تصحيح النص من قبل المحدثين انصب على الإسناد ، وبدرجة أقل على المتون ، وفي ذلك اختصار للجهد لأن ما لا تثبت نسبته للرسول صلى الله عليه وسلم لا يستحق دراسة متأنية لمتنه تفسيراً واستنباطاً أو كشفاً عن النكارة والشذوذ وعيوب المعنى الأخرى . ولكن المحدثين والحق يقال ميزوا بين النقد الشامل

---

(١) العقيدة والشريعة ٤١ ـ ٤٢ .

للسند والمتن وبين نقد السند وحده ففي الحالة الأخيرة قيدوا الحكم بالسند فقالوا : صحيح الإسناد . أما النقد الشامل فقالوا : حديث صحيح . كما أنهم ردّوا أحاديث كثيرة ظاهر أسانيدها الصحة (١) ، ولكن معظم ما ردّوه ورد بأسانيد واهية أو ضعيفة .

أما تلك الروايات التي صيغت بأسلوب ركيك واستعملت ألفاظاً غريبة على ألفاظ النبوة ، فقد اهتم المحدثون بنقدها بناءاً على معايشتهم لأسلوب الحديث النبوي ، وهو أسلوب جامع مانع متميز ، ولكن النقاد راعوا في هذه الحالة جواز الرواية بالمعنى بشروطها المحددة ، فاحتاطوا كثيراً خوفاً من رد حديث صحيح بسبب نكارة بعض الألفاظ التي قد ترجع إلى الرواية بالمعنى أو بسبب وقوع الإدراج في الحديث ، وفي الحالتين ينبغي تمييز كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعدم رد الحديث برمته .

اشتراط تملك حق الرواية :

لم يجز المحدثون الرواية لأحد إلا إذا تملك حق الرواية ، وهو حق لا يناله إلا من تحمل العلم بطريقة معترف بها وهي السماع على الشيخ أو القراءة عليه أو الإجازة أو المناولة أو الوجادة . ومراتب التحمل هذه تتفاوت في قوتها حسب تسلسل ذكرها ولا شك أن الضرورة هي التي اقتضت الاعتراف « بالوجادة » وهي الأخذ من نسخة أو كتاب صحيح موثق بالسماعات أو مشهور بين أهل العلم . فكثرة الكتب المؤلفة وتعدد النسخ وصعوبة تلقيها بالسماع والقراءة أدت إلى التسامح بقبول الإجازة والمناولة والوجادة للإفادة من المؤلفات على نطاق واسع دون تقييدها بالسماع والقراءة « العرض » ، ولولا هذه المرونة

---

(١) الألباني : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ١٥٩ ـ ١٦٠ .

في التعـامـل مع المنهـج لتعطلت المؤلفات . وقد اعترف ابن الصلاح بأن الوجادة هي الطريقة الغالبة على تلقي العلم في عصره لتعذر الرواية الشفهية[١] .

ولقـد اعتبـر منهـج البحث الغربي النص المكتوب أساساً لتلقي العلم وشكـك في المصـادر الشفهية واعتبر الملاحظة هي البداية الصحيحة لكل بحث علمي وعرفها بأنها : مشاهدة دقيقة لظاهرة ما ، مع الاستعانة بأساليب البحث والـدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة[٢] . ومن البديهي أن يحقق المنهج الإسلامي في التعامل مع النص تفوقاً على منهج البحث الغربي في نطاق الـدراسـات التـاريخية ، حيث لا يتمكن منهـج البحث التاريخي الغربي من الحصول على شهود عيان في معظم الحالات فيلجأ إلى التخيل في استعادة الصورة التاريخية بالاعتماد على شهود غير مباشرين . « فالوقائع التـاريخية والأفعـال الإنسـانية الفـردية والجماعية والوقائع النفسية تلك هي موضـوعـات المعـرفـة التـاريخية ، وهي لا تشاهد مباشرة بل كلها تتخيل ، والمؤرخون كلهم تقريباً ، دون أن يشعروا ، معتقدين أنهم يشاهدون حقائق واقعية ، لا يعملون إلا في صور »[٣] .

لقد اشترط المحدثون عند التحمل من نسخة أو الأخذ من كتاب أن يكون مقابلاً مع الأصل مصححاً عليه . وذهب حماد بن سلمة والأوزاعي والشافعي إلى تحسين تصحيح الكتـاب وما يقع فيه من سقط ، فقال حماد لأصحاب الحـديث : « ويحكم غيِّروا وقيِّدوا واضبِطوا » ، وقال الأوزاعي : « لا بأس

(١) المقدمة ٧٨ وانظر د. عثمان موافي : منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي ٨٨ .

(٢) محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث ٣٥ ـ ٣٦

(٣) لانجلوا وسينبوس : النقد التاريخي ١٧٣

بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث » ، وقال الشافعي : « إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة » (١) .

أما منهج البحث الغربي الحديث فهو يرى أن أول خطوات نقد النص تتمثل في تصحيحه والتحريفات التي تطرأ على الأصل في نسخة منقولة وهي التي تمس اختلافات النقل سببها إما التزييف أو الغلط ، وكل النساخ تقريباً ارتكبوا أغلاطاً في النقل مرجعها إلى الإدراك ، أو قد تحدث عرضاً ، فالأغلاط الراجعة إلى الإدراك تقع حينما يكونون أنصاف متعلمين ، أو أنصاف أذكياء ، والأغلاط العَرَضية تحدث حينما يسعون في قراءة الأصل ، أو لا يعرفون أن يقرأوا أو حينما يسيئون السماع وهم يكتبون ، أو حينما يرتكبون عن غير قصد سقطات قلمية » (٢) .

حول الرواية بالمعنى :

لقد اشترط بعض النقاد الرواية باللفظ الذي سمع دون تغيير اللحن أو الخطأ وهذا ما نقل عن محمد بن سيرين وسليمان بن مهران الأعمش وغيرهما ، وقد انتصر لهذا الرأي القاضي عياض في « الإلماع » وأما الحسن البصري وعامر الشعبي وغيرهما فأجازوا الرواية بالمعنى(٣) ، وهو الرأي الذي ساد أخيراً بشرط أن يكون الراوي فقيهاً بصيراً بدلالات العربية وأساليبها حتى لا يُحيل المعنى(٤) . وهذا هو رأي الجمهور من الفقهاء وعدد من المحدثين(٤) . وقد انتصر لهذا الرأي الخطيب البغدادي في « الكفاية » واستقر العمل عليه . ولكن الشرط في جواز الرواية بالمعنى استمر ملزما ، بل

(١) الخطيب : الكفاية ٢٤١ ، ٣٤٣
(٢) لانجلوا وسينبوس : النقد التاريخي ٦ .
(٣) الخطيب : الكفاية ١٨٦ .
(٤) المصدر السابق ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

وفصلت كتب العلم تفصيلاً يحقق المقصد منه « فإذا لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها ، خبيراً بما يحيل من معانيها ، بصيراً بمقادير التفاوت بينها ، لم تجز له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف »[1] . وقال السرخسي : « الخبر إما أن يكون محكماً أو ظاهراً أو مشكلاً أو مشتركاً أو مجملاً أو متشابهاً ، أو أن يكون من جوامع الكلم ، فأما المحكم فيجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالماً بوجوه اللغة ، وأما الظاهر فلا يجوز نقله بالمعنى إلا لمن جمع إلى العلم باللغة العلم بفقه الشريعة ، وأما المشكل والمشترك فلا يجوز فيهما النقل بالمعنى أصلاً ، لأن المراد بهما لا يُعرف إلا بالتأويل ، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالقياس فلا يكون حجة على غيره ، وأما المجمل فلا يتصور فيه النقل بالمعنى لأنه لا يوقَف على المعنى فيه إلا بدليل أخر ، والمتشابِه كذلك ، لأنا ابتلينا بالكف عن طلب المعنى فيه فكيف يتصور نقله بالمعنى ؟ وأما ما يكون من جوامع الكلم كقوله صلى الله عليه وسلم : « الخراج بالضمان » وما أشبه ذلك فقد جوّز بعض مشايخنا نقله بالمعنى على الشرط الذي ذكرناه في الظاهر »[2] . ولا شك أن هذه الشروط الدقيقة قد حافظت على الرواية ومنعت تزييفها ، وهو ما يسعى المنهج الغربي الحديث إلى تحقيقه بواسطة قواعد المتن .

النقد الباطني الايجابي :

وأما النقد الداخلي الإيجابي المتعلق بتفسير النص فقد وضع المسلمون له منهجاً أسموه بـ « أصول الفقه » ، وأسهم المحدثون إسهاماً مناسباً في تفسير المتن وتحديد معناه الإجمالي في كتب غريب الحديث ، ومعناه العام

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٣١ والعراقي : التبصرة والتذكرة ٢ / ١٦٨ والسخاوي : فتح المغيث ٢ / ٢١٢ .

(٢) السرخسي : أصول ١ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ملخصاً .

وما يستنبط به من أحكام وقيم وأفكار مما تحفل به كتب شروح الحديث ، ولكن الفقهـاء والأصـوليين هم الذين وضعوا المنظومة العقلية الكاملة للتعامل مع النص من حيث التفسير تحليلاً وتـركيبـاً ، فظهرت علوم المجمل والمفصَّل والعام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث ، وما قاموا به من تصحيح المتن وتفسيره إجمالاً وتفصيلاً والاستنباط اللغوي والفقهي منه ، وهو ما يعرف في المنهج الغربي « بتفسير النص » .

ولا شك أن الشـرح اللغـوي والحـرفي يسبق الفهم العـام للنص عنـد المحدثين والنقاد الغربيين معاً . ويتفقان أيضا في الانتقال بعد ذلك إلى معرفة الصحيح من الـزائف في المتن للتـأكـد من صحـة نسبتهِ للرواة بتمامه عند المسلمين أو من صحة نسبته للمؤلف عند الغربيين (١) .

مرونة المنهج النقدي للمحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية والأدبية :

لقـد اتسم منهـج النقـد الحـديثي بالمـرونـة في التعـامل مع الروايات والأحاديث فما يتعلق منها بالعقيدة أو الشريعة تعرض لنقد شديد ، في حين يخفف المنهج من شروطه أمام أحاديث الرقاق والترغيب والترهيب والروايات التاريخية والأدبية .

إن أصحاب المنهج الحديثي لم يسعوا إلى تطبيقه في نطاق المرويات الأدبية والأخبـار التـاريخية تطبيقـاً حرفياً ، فالفنون الأدبية لها ضوابطها هي الأخرى ، « قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال : لم يكن بثقة ولا مأمون ، رجل سوء نفي من

---

(١) بول ماس : نقد النص (النقد التاريخي ٣٥٥) .

البصـرة ، وذكر منه مجوناً وغير ذلك ، إنما يكتب عنه شعر » وحكايات عن الخليل بن أحمد ، فقال : هذا نعم . كأنه لم ير بهذا بأساً ، ولم يره موضعاً للحديث »[1] .

وإذا درسنا تاريخ تطبيق المنهج باستعراض المؤلفات التي التزمت به فإن كتب الحديث وخاصة صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربع وموطأ مالك تبدو أدق التزاماً بقواعد هذا المنهج . أما الكتب التاريخية فإن ابن سعد وخليفة بن خياط والفسوي يقفون في مقدمة المؤرخين المعنيين بتطبيق قواعد منهج المحدثين في الرواية بالتزام ذكر الأسانيد مع انتخاب الروايات والمرونة في التعامل مع المنهج بالنسبة للروايات التي لا تتعلق بالدين . ولذلك فإن مستوى الـرواة في العـدالـة ودرجتهم في الضبط بالجملة لا ترقى إلى مصـاف رواة الصحيحين والكتب الستـة ، وإن كان ثمة عـــدد كبير يشتركون في الرواية الحديثية والتاريخية والأدبية تحملاً وأداءاً .

---

(١) الخطيب : الكفاية ١٥٦ .